

## أطعمة مجمدة

تشرين ثاني 2018



تصنيع المتلجات بإحدى المصانع في غزة. تصوير: "جيشاه-مستلك"

لا يزال قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة بانتظار الفرصة للعودة إلى تسويق منتجاته في كل من الضفة الغربية وإسرائيل. إن إصرار إسرائيل على فرض الحظر الجارف أمام تسويق هذه البضائع يمنع، من دون وجود تبريرات، تحقق نمو فوري لواحد من الفروع الواعدة في اقتصاد القطاع.

قبل أن تقوم إسرائيل بتشديد الإغلاق المفروض على قطاع غزة، كانت قطاعات رئيسية في اقتصاد غزة تعتمد على تسويق البضائع إلى خارج غزة، ومن ضمن هذه القطاعات: صناعة الألبسة والأثاث، الزراعة والصناعات الغذائية. منذ سيطرة حماس على القطاع في العام 2007، حظرت إسرائيل خروج البضائع من القطاع. فقط خلال عام 2014، [سمحت إسرائيل](#) بتسويق كميات محدودة من منتجات صناعات [الأقمشة والألحسة](#)، [الأثاث](#)، [وأنواع معينة من المنتجات الزراعية](#)، لكن إسرائيل تحظر، بشكل جارف، بيع الأغذية المصنعة المنتجة في قطاع غزة إلى الجزء الآخر من الأراضي الفلسطينية وإلى إسرائيل.

في حزيران من العام 2015 أعلن منسق أعمال الحكومة الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية عن إجراء إداري يسمح بتصدير جميع أنواع البضائع إلى الخارج، ولكن، في الواقع، لا يجري تصدير الأغذية المصنعة، وكبار الصناعيين في غزة لا يعلمون عن إمكانية التصدير إلى الخارج ولا عن الإجراء الإداري المذكور. لا يوجد اجراء مواز لتسويق الصناعات الغذائية في الضفة وإسرائيل. وفق ما نعلم، لم تنجح عملية تسويق الصناعات الغذائية خارج غزة في السابق. بالإضافة الى ذلك، محاولات العديد من التجار في غزة لتسويق المنتجات غير الزراعية بائت بالفشل. احدى المطالب التي يطرحها أصحاب المصانع في قطاع غزة، والتي طرحت أيضًا خلال احتجاجات القطاع الخاص في غزة في شهر [شباط الأخير](#)، كانت افساح إمكانية تسويق الأغذية المصنعة مجددًا من غزة الى الضفة.

وبحسب المعطيات المادرة عن اتحاد الصناعات الفلسطينية، فإن منتجات الصناعات الغذائية في غزة قد شكلت في الماضي نحو 33 بالمئة من مجمل المنتجات الصناعية التي تم تسويقها من غزة إلى الضفة عشية فرض الإغلاق

الإسرائيلي. وبحسب تصريحات عاملين في مجال الصناعات الغذائية في قطاع غزة، فإن حظر تسويق بضائعهم في كل من الضفة وإسرائيل يعدّ العائق الأكبر الذي يعترض تطور هذا القطاع الصناعي. إن القدرة الشرائية في السوق المحلي في قطاع غزة محدودة، وعدم القدرة على توسيع السوق لا تخلق فقط مصاعب أمام التطور التقني والمالي لصناعة الأغذية، بل إنها تمنع أمورًا عديدة من ضمنها خلق فرص عمل جديدة، وذلك على ضوء [نسبة البطالة العالية في قطاع غزة](#).

في حين كان قطاع غزة يصدّر في المعدّل، قبل فرض الإغلاق في حزيران 2007، ما يقارب 1,064 شاحنة، كانت نسبة البضائع الموجهة منها إلى كل من الضفة الغربية وإسرائيل 85 في المائة، بينما العام التالي للحصار، أي العام 2008، قد شهد **على مدار العام بأسره** تصدير 33 شاحنة بضائع من القطاع. إن الحظر الشامل المفروض على تسويق البضائع إلى كل من إسرائيل والضفة الغربية، وهو الحظر الذي ظل ساريًا حتى أواخر العام 2014، قد شكّل واحدًا من العوامل الرئيسية المسببة [للشلل الاقتصادي في القطاع](#)، وانهميار المصالح التجارية، وإلى التدهور الذي أدى إلى ارتفاع حاد في نسبة البطالة.

هذا، وتفيد [المعطيات](#) الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني، بأن قطاع الصناعات الغذائية في غزة كان يشمل 624 مصلحة تجارية في العام 2016، حيث قامت هذه المصالح بتشغيل 5,182 عاملاً وعاملة. ما بين 50 حتى 60 بالمئة من المصالح التجارية التي تندرج تحت هذه الفئة كانت تتمثل في المخازن؛ والبقية تشمل مجالات عديدة من ضمنها: مصانع إنتاج المخللات، مصانع المشروبات الغازية والعصائر، الزيوت، المقرمشات، [الحلويات](#)، وغيرها، وجميع هذه المصالح التجارية تضطر إلى الاعتماد على القوة الشرائية المستضعفة للسوق المحلية، وغير مسموح لها بالتطور ومد نفوذها خارج هذه السوق.

وفي مقابلات أجريت مع أصحاب مصانع أغذية في القطاع، اتضح بأن هنالك رغبة كبيرة في تسويق منتجاتهم خارج القطاع، إذ يقدر أصحاب المصانع بأن هنالك إمكانية للمنافسة في الساحة المحلية، ولاحقًا، في الساحة الدولية أيضًا. ومع ذلك، فقد تُجبت عن الصناعيين العاملين في مجال التغذية في غزة، منذ فرض الإغلاق، إمكانية المشاركة في دورات الاستكمال المهنية خارج القطاع، وهي دورات ضرورية من أجل تحديث المعلومات حول احتياجات السوق ودول التحديتات التقنية المستجدة. ولا يملك الكثيرون من أصحاب المصانع والشركات تصاريح للخروج من القطاع من أجل المشاركة في المؤتمرات والمعارض لكي يعرضوا منتجاتهم، حيث أن "أوامر المنع الأمني" تفرض عليهم أيضًا من دون تبرير أسباب فرض هذا المنع.

أقيم مصنع "سرايو الوادية" في العام 1985 في حي الشجاعية الواقع شرقي قطاع غزة، وهو ينتج مقرمشات وحلويات. في العام 1988 بدأت الشركة بتسويق منتجاتها في كل من الضفة الغربية وإسرائيل، وعشية الإغلاق، كان نحو 80 بالمئة من بضائع المصنع يتم تسويقها في هذه الأسواق، وفي ذروة قدرته الإنتاجية، كان المصنع يشغّل نحو 200 عاملاً بوظائف كاملة في القطاع، إلى جانب نحو 20 عاملاً آخرين في الضفة. وبشكل أسبوعي كانت تخرج من المصنع ما يقارب 20 شاحنة للتسويق في كل من إسرائيل والضفة الغربية.

بحسب أقوال وأهل الوادية، مدير عام الشركة، فإن هنالك طلبًا حتى اليوم على منتجاته في الضفة. "ما نسعى للحصول عليه هو فرصة لبيع منتجاتنا خارج غزة، كما فعلنا على مدار نحو عشرين عامًا"، حسبما يقول. لقد واجهت شركة "سرايو الوادية" على مدار العقد الماضي الكثير من المصاعب. فخلال الحملة العسكرية "الرمصاص المصوب" أصيب المصنع في عمليات القصف التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي، وفي العام 2014، وخلال عملية "الجرف الصامد" تم مجددًا قصف المصنع ووقف نشاطه على مدار عدة شهور، إلى أن أقامت الشركة مصنعًا جديدًا في منطقة "كارني" الصناعية. لقد بلغت خسائر الشركة أكثر من خمسة ملايين دولار. كما ويعمل المصنع اليوم في إطار مقلّص؛ هنالك نحو مائة رجل وسيدة يعملون في هذا المصنع بشكل غير ثابت. ويقدرّ الوادية أنه إن تمكن مجددًا من العودة

إلى تسويق بضائعه في كل من الضفة الغربية وإسرائيل، فإن عدد العاملين في مصنعه سيتضاعف، وسترتفع أرباح الشركة بنحو 80 بالمئة. عدد من الطلبات التي قام بتقديمها وأئل الوادية لتنسيق تسويق البضائع في الضفة لا زالت بدون ردود من قبل الجهات الإسرائيلية. في شهر تموز من العام الحالي [قدمنا التماساً](#) للمحكمة باسم أصحاب المصنع بطلب فتح إمكانية تسويق بضائعهم خارج القطاع.

إلى جانب الحظر الذي تفرضه إسرائيل على تسويق الأغذية المصنعة خارج القطاع، وعدا عن القيود المفروضة على تنقل الصناعيين، فإن [عدم ثبات تزويد القطاع بالكهرباء](#)، والكمية غير الكافية من الكهرباء المتوفرة لسكان قطاع غزة، تزيد من المصاعب التي تعترض المصانع في القطاع. إن كلفة الوقود المطلوبة لتشغيل مولدات الكهرباء في الأوقات التي لا توجد فيها إمدادات عبر الشبكة، تعدّ عالية وتضاف إلى كلفة الإنتاج. كما وأن إسرائيل تقوم بوضع عقبات، بل وتمنع في بعض الأحيان، [دخول الأعراس والمعدات](#) الضرورية لصيانة خطوط الإنتاج في المصانع، وهو أمر من شأنه أيضا أن يمس بنجاعة نشاط خطوط الإنتاج.

لم يجر، حتى اليوم، نشر الدافع الرسمي للقرار القاضي بحظر تسويق الصناعات الغذائية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل. هنالك مسؤولية ملقاة على عاتق إسرائيل، بناء على [السيطرة الواضحة](#) التي تحتفظ بها لنفسها على قطاع غزة. هذه المسؤولية تتمثل في السماح بتنقل الأفراد ونقل البضائع بين غزة والضفة الغربية. إذ لا تزال هاتان المنطقتان خاضعتان لنفس المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.